أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/02/12م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

وفد حماس يبحث بالقاهرة الأوضاع الإنسانية و"أمن الحدود" 3

وزير الخارجية المصري يبحث مع عزام الأحمد مستجدات القضية الفلسطينية وتطورات المصالحة..... 4

المسألة الفلسطينية وصفقة القرن 6

مسؤول فلسطيني: عباس سيطلب من بوتين تشكيل آلية دولية لرعاية عملية السلام..... 8

المصالحة الفلسطينية في مربع الخلافات بالقاهرة..... 10

الأحمد لـ {الشرق الأوسط}: موقفنا من واشنطن مرهون بالتزامها الشرعية الدولية حول القدس 11

«حماس» تدعو إلى «تقليل الضغوط»... و«فتح» متمسكة بـ«بسط النفوذ» في غزة..... 11

إثر تعثر المصالحة.. حماس تتجه للموافقة على مجلس لإنقاذ غزة..... 14

الطاهر: أي عدوان إسرائيلي سيواجه بـ«حرب شاملة» 17

ما وراء التخفيف عن غزة عبر البوابة المصرية؟..... 20

عن غزة ومعاناتها جراء الحصار.. مقايضة معروفة 22

ما دور اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؟..... 24

اجتماعان بين «فتح» و «حماس» في القاهرة و غزة لإنقاذ المصالحة..... 27

محاولات مصرية لجمع وفدي حماس وفتح في القاهرة 29

قرارات السلطة الفلسطينية تراوح مكانها: شراء وقت بغياب أوراق القوة..... 30

د.أبو زايدة: سياسة إسرائيل مرتبكة ولا تعرف ما الذي تريده 33

وفد حماس يبحث بالقاهرة الأوضاع الإنسانية و"أمن الحدود"

عربي21- حسين مصطفى 11\2\2018

أكد القيادي في حركة حماس سامي أبو زهري، أن اللقاءات التي تجري في القاهرة بين وفد الحركة ومسؤولين مصريين، ستتناول ملفات عدة أبرزها "الوضع الإنساني في غزة، وضبط الحدود مع مصر".

ولفت أبو زهري إلى أن الوفد سيناقش أيضا آخر التطورات السياسية في المنطقة، خاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، على ضوء التصعيد في الشمال بعد إسقاط المقاتلة الإسرائيلية بنيران سورية.

وأشار أبو زهري في تصريح لـ"عربي21"، إلى أن اللقاءات ستبحث أيضا ملفي العلاقات الثنائية، والمصالحة الفلسطينية وسبل دفعها إلى الأمام.

وردا على سؤالنا حول إمكانية عقد لقاء ثنائي مع حركة فتح في القاهرة، أجاب أبو زهري، أنه لا معلومات حتى الآن حول ترتيبات للقاء قد يجمع الطرفين برعاية مصرية.

وفيما يتعلق بخيارات حماس حال استمرار تعثر المصالحة قال: "إن الأولوية لدينا تتمثل في الدفع بكل السبل لتنفيذ اتفاق المصالحة، وحركة فتح ليست مخيرة بالتهرب من الاستحقاقات المنوطة بها، وينبغي مواصلة كل الجهود لإلزامها بتنفيذ ما اتفق عليه في القاهرة".

في سياق متصل، قال عضو المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق، إن زيارة القاهرة تحمل أهمية كبيرة كونها ستناقش آخر التطورات على الساحة، وملف حصار غزة.

وكتب أبو مرزوق في تغريدة له على تويتر : "زيارة وفد كبير لحماس برئاسة رئيس مكتبها السياسي للقاهرة، تنعكس أهميتها من خلال: وضع أهلنا في القطاع وما يعانيه من حصار، وعقوبات، وتعثر للمصالحة، وتوقف لترتيب البيت الفلسطيني، وصفقة القرن؛ أمريكية اللسان، صهيونية المحتوى، والمرفوضة فلسطينيًا، ومركزية القاهرة في كل هذه المفردات".

وكان وفد من حركة حماس، يتقدمه رئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، قد غادر إلى القاهرة، الجمعة في زيارة تستغرق عدة أيام، ويضم الوفد كلا من أعضاء المكتب السياسي للحركة خليل الحية، وروحي مشتهى، وفتحي حماد، على أن ينضم إليه وفد من الخارج يرأسه موسى أبو مرزوق.

وزير الخارجية المصري يبحث مع عزام الأحمد مستجدات القضية الفلسطينية وتطورات المصالحة

القاهرة . خدمة قدس برس 2018\22\11

أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري على "أهمية المضي قدماً في مسار المصالحة باعتبارها خطوة مهمة لتحقيق وحدة الصف الفلسطيني"، مشدداً على "ضرورة تمكين حكومة الوفاق الوطني من إدارة قطاع غزة بكفاءة لمصلحة المواطن الفلسطيني في غزة".

وأكد شكري، خلال استقباله اليوم الأحد في مكتبه بالقاهرة لعضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" عزام الأحمد، على الأهمية التي توليها مصر للتخفيف من وطأة الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الفلسطينيون في قطاع غزة.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية، المستشار أحمد أبو زيد، أن الوزير شكري بحث مع عزام الأحمد آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية، والتطورات الخاصة بملف المصالحة الوطنية.

وأوضح المستشار أحمد أبو زيد، أن الوزير شكري حرص في بداية اللقاء على الاستماع إلى تقييم عزام الأحمد بشأن آخر التطورات الخاصة بالقضية الفلسطينية، والتعرف على نتائج الاتصالات والمشاورات التي قام بها الجانب الفلسطيني خلال الفترة الماضية سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي لمواجهة التحديات الناجمة عن التغير في الموقف الأمريكي تجاه قضية القدس، وتأثيره على دور الولايات المتحدة كراع لعملية السلام وعلى مستقبل التسوية العادلة لقضايا الوضع النهائي.

وأوضح أبو زيد، أن عزام الأحمد أكد على محورية قضية القدس للجانب الفلسطيني باعتبارها لا تقبل المساومة، منوهاً إلى أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس بصدد إلقاء كلمة أمام مجلس الأمن في 20 شباط (فبراير) الجاري بنيويورك للدفاع عن الوضعية التاريخية والقانونية لمدينة القدس، وشرح الرؤية الفلسطينية تجاه مختلف جوانب القضية الفلسطينية ومستقبل عملية السلام.

ومن جانبه، أكد الوزير شكري على موقف مصر الثابت والداعم للقضية الفلسطينية، مستعرضاً الاتصالات التي قام بها مع نظرائه من وزراء خارجية عدد من الدول الأوروبية والعربية خلال الفترة الأخيرة، وخلال

الاجتماع الاستثنائي الوزاري للجنة تنسيق المساعدات الفلسطينية، الذي عقد مؤخراً ببروكسل. وقد شهد اللقاء نقاشاً مستفيضاً بين الجانبين حول مستقبل التسوية الشاملة والعادلة للقضية الفلسطينية في ظل الظروف والتحديات الراهنة، وبرز توافق في الرؤى بشأن ضرورة بذل كل الجهود لإعادة تصحيح المسار تجاه استئناف المفاوضات وحل الدولتين.

وأردف أبو زيد، أن "عزام الأحمد استعرض أيضاً خلال اللقاء آخر التطورات والموقف الراهن بشأن تنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية، والاتصالات والجهود المبذولة على الساحة الفلسطينية من أجل تذليل العقبات في سبيل إنهاء الانقسام".

وأشاد الأحمد بالجهود المصرية إزاء الدفع بعملية المصالحة الوطنية الفلسطينية، على ضوء اتفاق إنهاء الانقسام الذي تم توقيعه في القاهرة في تشرين أول (أكتوبر) الماضي.

وتأتي زيارة الأحمد إلى القاهرة بالتزامن مع زيارة بدأها وفد من قيادة حركة "حماس" برئاسة رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" إسماعيل هنية أول أمس الجمعة إلى العاصمة المصرية القاهرة.

يذكر أن القاهرة كانت قد رعت مفاوضات بين حركتي "حماس" و"فتح" انتهت بالتوقيع يوم 12 تشرين أول (أكتوبر) الماضي على اتفاق يتم بموجبه إنهاء الإنقسام وتمكين حكومة الوفاق من إدارة قطاع غزة.

لكن حركة "حماس" اشتكت من أن حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية لم تلتزما بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، على الرغم من وفاء "حماس" بتسليم إدارة القطاع، وهو أمر سبق لعزام الأحمد أن شكك به.

د. شفيق ناظم الغبرا الوطن القطرية 11\2\2018

الحديث الدائر عن صفقة عربية مع إسرائيل والذي تقوده (بلا أدنى شفافية) دول عربية كمصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يثير الكثير من التساؤلات. وبنفس الوقت تستمر حالة المواجهة بين الشبان الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية عبر الحواجز وحول القرى والمدن. فكل يوم جرحى وكل أسبوع شهداء، آخرها الشاب المطارد الشهيد أحمد جرار.

الغيوم الملبدة في الكيان الإسرائيلي وحوله في الدول العربية المحيطة من سيناء لسوريا ولبنان يسهل أن تتحول نحو حالة مواجهة مفتوحة، كما يمكنها أن تستمر على وتيرة مواجهات يومية بمنسوب عادي لمدد مفتوحة. الأهم أن الصفقات في ظل أجواء يطغى عليها الظلم والتوتر والتعدي لا يمكن ان تتقدم وتستقر بل بإمكانها أن تتحول للنقيض فترفع منسوب المواجهة وتؤدي لحروب واسعة النطاق. إن فرص صفقة القرن بالنجاح ضعيفة على المديين المتوسط والبعيد، لكن تحقيقها قد يكون الصاعق الذي يؤدي لمزيد من المواجهات في الإقليم العربي.

لنستعيد العملية السلمية التاريخية، إذ يلاحظ منذ كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل بأن الصفقات وأجواء السلام مع إسرائيل تنتهي بفشل وتؤدي لمزيد من الصراع والحروب. على سبيل المثال نجد بأن حرب 1982 جاءت بعد كامب ديفيد المعقود عام 1979 كما أن الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 جاءت في ذات السياق. ونلاحظ أيضا بأن مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو الذي بدأ مباشرة بعد حرب تحرير الكويت في العام 1991 أدى للانتفاضة الفلسطينية عام 2000. في ذلك الزمن كان للولايات المتحدة نصف مليون جندي في الشرق الأوسط. وقد شارك في مؤتمر مدريد الوفد السوري والفلسطيني والأردني ووفود خليجية ومصرية وعربية، بالإضافة لوفد إسرائيل ممثلا برئيس الوزراء شامير. وكان مؤتمر مدريد امتداداً طبيعياً للشرعية الدولية بما فيها الأمم المتحدة، إذ انطلق الموقف العربي من مبدأ الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي تم احتلالها عام 1967 بما يتضمن قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس وحلاً لقضية اللاجئين الفلسطينيين وغيرها من المظالم. في ذلك المؤتمر كان الموقف العربي متماسكاً وكان احترامه

لذاته ومنطلقاته واضح المعالم. لقد بدأ اتفاق أوسلو بالتفكك بمجرد قيام متطرف يهودي باغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحاق رابين عام 1995.

أطروحة السلام مع إسرائيل تؤدي إلى مزيد من الغرور والصلف الصهيوني. من لا يذكر كيف ردت إسرائيل على مبادرة السلام العربية التي طرحت في مؤتمر القمة العربي في بيروت في العام 2002؟ فقد قامت حينها إسرائيل بقيادة شارون باجتياح الضفة الغربية كاملة ووضع ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية تحت الحصار والإقامة الجبرية. ومع ذلك استمرت المرونة العربية تجاه إسرائيل في سنوات الانتفاضة الثانية، لكن بسبب استمرار حرب إسرائيل في جنوب لبنان في 2006 ثم حروب غزة التدميرية المتتالية منذ 2008 تغير الموقف العربي ونسى كل الناس المبادرة العربية للسلام المطروحة عام 2002.

صفقة القرن التي ينتشر الحديث عنها تعلن لنا بأنه لا مكان لدولة فلسطينية ولا حقوق في القدس بصفتها عاصمة فلسطين ولا حل لمشكلة اللاجئين. وفي صفقة القرن طرح مبهم حول سيناء وضمها لغزة، وطرح مبهم آخر حول مصير الفلسطينيين في الضفة الغربية وأراضي 1948. وفي صفقة القرن غموض كبير حول مصير الأردن الذي يتم تجاوزه في كل هذه التصورات والأطروحات. إن صفقة القرن المطروحة اليوم أقرب لعقد تسليم واستسلام أمام القوة الإسرائيلية.

وإن كان التاريخ مدرسة ننهل منها، فصفقة القرن مقدمة لحروب ومقاومة، لقد بدأت معالم تلك الحرب من خلال إعلان رئيس الولايات المتحدة بأن القدس عاصمة إسرائيل. في الجوهر لن تنجح صفقة سياسية وأمنية تهمش الشعب الفلسطيني وتستفز مكونات الأمة العربية والإسلامية في حقوقها وقيمها. لن تنجح صفقة تتنازل عن القدس وتقبل بالجدران والفصل العنصري والطرد الجماعي والفردي. لا سلام مع الظلم، ولا استقرار مع التعدي على حريات وحقوق الناس، فهذا قانون تاريخي وإنساني لا يستطيع أحد أن يغيره. مصير الصفقة مزيد من العدوانية الإسرائيلية.

مسؤول فلسطيني: عباس سيطلب من بوتين تشكيل آلية دولية لرعاية عملية السلام

رام الله – "القدس" دوت كوم– 12\2\2018

قال مجدي الخالدي المستشار الدبلوماسي للرئيس محمود عباس، ان الرئيس عباس سيطلب من نظيره الروسي فلاديمير بوتين، خلال لقائهما يوم غد في مدينة سوتشي الروسية تشكيل آلية دولية متعددة الأطراف لرعاية عملية السلام.

وقال الخالدي في تصريح للإذاعة الفلسطينية، إن "الجانب الفلسطيني يصر على تشكيل آلية دولية متعددة الأطراف لرعاية عملية السلام مع الجانب الإسرائيلي".

وأضاف الخالدي "روسيا وبوتين سيكون لهما دور هام في هذا الأمر، بما في ذلك إطلاق مؤتمر دولي للسلام وعدد من المواضيع الهامة التي تحتاج إلى مشاورات مع جميع الأطراف وصولا إلى ما نريد أن نحققه لصالح الشعب الفلسطيني".

وذكر أن "روسيا يمكنها تقديم مبادرات بعد مناقشتها مع الجانب الفلسطيني، لافتا إلى أن هذا الأمر سيتم التشاور حوله خلال لقاء عباس وبوتين".

وأوضح المستشار الدبلوماسي لعباس أنه "مهما كانت المبادرات التي سيتم طرحها في المرحلة القادمة ستكون هناك مناقشة لها من الجانب الفلسطيني أو الروسي.

وسبق أن زار وفد فلسطيني رفيع المستوى روسيا في كانون اول/ ديسمبر الماضي بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في السادس من الشهر نفسه الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها.

وأعلن الفلسطينيون ردا على الإعلان، أن الإدارة الأمريكية فقدت أهليتها كوسيط وراع لعملية السلام، وهددوا بتكثيف توجههم لطلب عضوية المنظمات الدولية وخيارات دبلوماسية أخرى عقب القرار كرد على استمرار تعثر عملية السلام.

ويطالب الفلسطينيون بآلية رعاية متعددة الأطراف لمفاوضات السلام مع إسرائيل المتوقفة أصلا بين الجانبين منذ أواخر آذار/مارس من العام 2014 بعد تسعة أشهر من المحادثات برعاية أمريكية لم تفض إلى أي اتفاق.

ودعا وزراء الخارجية العرب، في ختام اجتماع بالقاهرة في أول شباط/فبراير الجاري إلى "تأسيس آلية متعددة الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة لرعاية عملية السلام" بين الفلسطينيين وإسرائيل.

المصالحة الفلسطينية في مربع الخلافات بالقاهرة

القاهرة: سوسن أبو حسين ومحمد نبيل حلمي الشرق الاوسط 2018\2\12

تراوح محاولات استكمال المصالحة الفلسطينية بين حركتي «فتح» و«حماس» التي استأنفتها القاهرة، منذ يومين، مكانها في مربع الخلافات. ففيما دعا وفد حركة حماس إلى «تقليل الضغوط» على قطاع غزة، أكدت «فتح» أن السلطة «لم تستكمل بعد بسط نفوذها على كامل قطاع غزة.

ووفق مصدر مصري مطلع على تفاصيل محادثات وفد «حماس» مع ممثلي جهاز المخابرات المصرية، مساء أول من أمس، فإن اللقاء تطرق إلى «ملف الموظفين الذين عينتهم حماس في وظائف حكومية خلال فترة الانقسام وترفض السلطة الاعتراف بهم». وأفاد المصدر بأنه تم تناول «ملفات تشكيل جهاز الأمن في غزة، وتحفظات السلطة بشأنه»، فيما أثارت «حماس» مشكلات الكهرباء وانقطاعها في غزة.

من جهته، قال عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية في «فتح»، لـ«الشرق الأوسط» إن «هناك اتفاقا تم توقيعه من قبل مع (حماس) ويجب تنفيذه بشكل دقيق». وأوضح أن «الحكومة الفلسطينية لم تستكمل بعد بسط نفوذها على كامل قطاع غزة، فيما لا تزال (الحكومة الموازية) لحركة حماس تعمل في القطاع».

الأحمد لـ {الشرق الأوسط}: موقفنا من واشنطن مرهون بالتزامها الشرعية الدولية حول القدس

«حماس» تدعو إلى «تقليل الضغوط»... و«فتح» متمسكة بـ«بسط النفوذ» في غزة

القاهرة: سوسن أبو حسين ومحمد نبيل حلمي الشرق الاوسط 12\2\2018

لم تبرح محاولات استكمال المصالحة الفلسطينية بين حركتي «فتح» و«حماس»، التي استؤنفت في القاهرة، منذ يومين، مربع الخلافات. وفيما دعا وفد حركة «حماس» الموجود في مصر، بقيادة رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية، إلى إلزام السلطة الفلسطينية بـ«تقليل الضغوط الراهنة» على قطاع غزة، أكد مفوض حركة «فتح» لملف المصالحة وعضو لجنتها المركزية، أن حكومة رئيس الوزراء رامي الحمد الله «لم تستكمل بعد بسط نفوذها على كامل قطاع غزة، وأن هناك بطئاً شديداً» في هذا المسار.

ووفق مصدر مصري مطلع على تفاصيل محادثات وفد «حماس» مع ممثلي جهاز المخابرات المصرية، مساء أول من أمس، فإن اللقاء تطرق إلى «ملف الموظفين الذين عينتهم حماس في وظائف حكومية خلال فترة الانقسام، وترفض السلطة الاعتراف بهم وأعبائهم المادية، نظراً لعدم شرعية تعيينهم من وجهة نظرها». وأفاد المصدر أنه جرى تناول «ملفات تشكيل جهاز الأمن في غزة، وتحفظات السلطة الوطنية بشأنه، وضرورة دمج كل التشكيلات الأمنية تحت قيادة واحدة، فيما أثارت حركة حماس مشكلات الكهرباء وانقطاعها في غزة، وكذلك ردت على الشواغل المصرية بشأن المعابر، وجددت التعهد بتأمين الحدود من جهتها».

ورغم تأكيد المصدر الذي تحدث لـ«الشرق الأوسط» عدم حضور ممثلين عن حركة «فتح» لمحادثات «استكمال المصالحة»، فإنه أشار إلى توقعات بلحاق أعضاء من الحركة بالمحادثات في وقت قريب «قد يكون (بعد غد)، (الثلاثاء)، في حال التوافق بشأن بعض الملفات محل التفاوض في القاهرة».

من جهته، قال عضو اللجنة المركزية في «فتح» عزام الأحمد لـ«الشرق الأوسط»: «هناك اتفاق جرى توقيعه من قبل مع (حماس) ويجب تنفيذه بشكل دقيق، وما يحدث الآن هو محاولات برعاية مصرية من أجل سرعة التنفيذ».

ورداً على سؤال بشأن الإجراءات التي لم تنفذ بعد في الاتفاق، أوضح الأحمد أن «الحكومة الفلسطينية لم تستكمل بعد بسط نفوذها على كامل قطاع غزة، فيما لا تزال (الحكومة الموازية) لحركة حماس تعمل في القطاع».

وأشار الأحمد، إلى أنه من غير المخطط حتى الآن، عقد لقاء في القاهرة مع رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية، مضيفا: «لا يوجد ما يمنع ذلك إذا رأى المسؤولون في مصر ضرورة، ونحن على تواصل مستمر مع حماس».

وعلى جانب آخر، أوضح القيادي في حماس موسى أبو مرزوق في تصريحات أول من أمس، أن زيارة وفد حماس إلى القاهرة ضرورية وتستهدف نقل «وضع أهلنا في القطاع، وما يعانيه من حصار، وعقوبات، وتعثر للمصالحة، وتوقف لترتيب البيت الفلسطيني، وصفقة القرن؛ أميركية اللسان، صهيونية المحتوى، والمرفوضة فلسطينياً».

وفي السياق ذاته، التقى وزير الخارجية المصري سامح شكري مع عزام الأحمد، وأوضح المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية، أحمد أبو زيد، أنه جرى تناول «نتائج الاتصالات والمشاورات التي قام بها الجانب الفلسطيني خلال الفترة الماضية، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي لمواجهة التحديات الناجمة عن التغير في الموقف الأميركي تجاه قضية القدس، وتأثيره على دور الولايات المتحدة كراعٍ لعملية السلام وعلى مستقبل التسوية العادلة لقضايا الوضع النهائي».

وأشار الأحمد إلى أن «الرئيس الفلسطيني محمود عباس أو مازن بصدد إلقاء كلمة أمام مجلس الأمن في 20 من فبراير (شباط) الجاري بنيويورك، للدفاع عن الوضعية التاريخية والقانونية لمدينة القدس، وشرح الرؤية الفلسطينية تجاه مختلف جوانب القضية الفلسطينية ومستقبل عملية السلام».

وقال الأحمد لـ«الشرق الأوسط» إن «السلطة الفلسطينية لن تتراجع عن موقفها قبل أن تعلن الولايات المتحدة الأميركية عن التزامها بقرارات الشرعية حول القدس، خصوصاً أن واشنطن لن تستطيع انتزاع المطالب الفلسطينية المشروعة من المجتمع الدولي الذي صوت معنا في الجمعية العمومية للأمم

المتحدة». وأضاف أن الولايات المتحدة «جزء من هذا المجتمع، ولا يمكن أن تملي إرادتها على الجميع بالقوة».

من جهته، أكد شكري على «موقف مصر الثابت والداعم للقضية الفلسطينية»، مستعرضاً «الاتصالات التي قام بها مع نظرائه من وزراء خارجية عدد من الدول الأوروبية والعربية خلال الفترة الأخيرة، وخلال الاجتماع الاستثنائي الوزاري للجنة تنسيق المساعدات الفلسطينية (AHLC) الذي عقد مؤخراً ببروكسل».

يذكر أن وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، يبدأ اليوم (الاثنين)، جولة إقليمية في المنطقة تشمل عدة دول، يستهلها بزيارة القاهرة، حيث يعقد جلسة مباحثات مع نظيره المصري سامح شكري. وقالت الخارجية المصرية، في بيان أمس، إن الوزيرين سيعقدان مؤتمراً صحافياً مشتركاً للحديث عن أبرز الموضوعات التي تطرق لها اللقاء الوزاري.

إثر تعثر المصالحة.. حماس تتجه للموافقة على مجلس لإنقاذ غزة

غزة- عربي21- خالد أبو عامر 12\2\2018

كشفت مصادر فلسطينية أنه يجري التحضير لإطلاق مبادرة (مجلس إنقاذ غزة) في ظل جمود الحالة السياسية وانسداد الأفق في تطبيق بنود المصالحة بين حركتي حماس وفتح، وهو ما أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في غزة لمستويات قياسية.

وجرى الحديث عن هذا المجلس ضمن مبادرة أطلقها أستاذ الأمن القومي من غزة، إبراهيم حبيب، قبل نحو شهر من الآن.

تفاصيل المجلس

قال رئيس مجلس إنقاذ غزة، إبراهيم حبيب، إن "المجلس تم تشكيله من كفاءات مهنية وطنية تداعت لتدارك الوضع الخطير وحالة الانهيار التي يتعرض لها قطاع غزة، كما أن المجلس لا يسعى لأن يكون بديلا عن حكومة الوفاق؛ ولكن إذا لم تتحرك الحكومة لإنقاذ الوضع في غزة، فإن المجلس سيبدأ اتصالاته مع الأطراف المحلية والإقليمية، بما فيها الجانب الإسرائيلي لتسهيل دخول الحاجيات الإنسانية للمواطنين في غزة، وتخفيف الضغط الواقع عليهم قدر الإمكان".

وأضاف حبيب في حديث لـ"عربي21" أن "المجلس لا يحمل برنامجا سياسيا، بل هو أداة لتسهيل الحياة على المواطنين، كما أن المجلس لن يستمر في عمله لأكثر من عام، وبعد انتهاء العام الأول ستتم الدعوة لإجراء انتخابات بلدية بالتوافق بين الفصائل الفلسطينية لانتخاب قيادات جديدة للبلديات تدير أمور القطاع".

وكشف حبيب عن "اجتماعات جرت بينه وبين قادة الفصائل الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني على مدار الأسبوعين الماضيين، وتم عرض رؤية المجلس على هذه المنظمات"، مشيرا إلى أن "المجلس قدم توصية تنص على السماح للمجلس التشريعي والمنظمات الحقوقية بممارسة دور رقابي على عمل المجلس بعد اليوم الأول من إطلاقه".

حماس تدعم المجلس

وكان المجلس التشريعي في غزة قد أوصى في جلسة دعت لها كتلة حماس البرلمانية في 17 من كانون الثاني/ يناير الماضي لتشكيل حكومة إنقاذ وطني، تضم كل الفصائل الفلسطينية وفق اتفاق المصالحة 2011، واعتبار حكومة الوفاق "حكومة غير شرعية"، وهو ما يعطي إشارة لترحيب حماس بمبادرة مجلس إنقاذ غزة.

بدوره قال رئيس لجنة الرقابة في المجلس التشريعي، النائب عن حركة حماس، يحيى موسى، إن "حركة حماس تمتلك العديد من الخيارات للتعامل مع الأوضاع التي تمر بها غزة، ولكنها ما زالت ترى في المصالحة خيارا استراتيجيا لا يمكن التنازل عنه، ولكن في الوقت ذاته فإن حماس لن تقبل باستمرار هذه الأوضاع في غزة".

وأكد موسى في حديث لـ"عربي21" أن "الحركة تدعم مبادرة مجلس إنقاذ غزة بالتشاور مع الفصائل والقوى السياسية كافة في غزة، وفي حال فشلت مصر في استدراك الموقف من المصالحة، فإن حماس ستقدم التسهيلات اللازمة كافة لإطلاق هذا المجلس".

وتتهم حركة حماس حكومة الوفاق والرئيس الفلسطيني بالتلكؤ في تنفيذ بنود اتفاق المصالحة، التي من أهمها رفع العقوبات التي فرضها الرئيس على قطاع غزة ودمج موظفي حكومة غزة في مؤسسات السلطة الفلسطينية، ولكن حكومة الوفاق ترفض القيام بهذه الخطوات من منطلق أن حماس تضع العراقيل أمام الحكومة في تنفيذ مهامها، وهو ما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في غزة ووصولها لمستويات تنذر بالكارثة.

وحلت حركة حماس في 17 من أيلول/ سبتمبر الماضي اللجنة الإدارية التي شكلتها لإدارة شؤون القطاع، بناء على طلب الجانب المصري وحركة فتح التي أصرت على القيام بهذه الخطوة كشرط لتوقيع اتفاق المصالحة.

تجارب سابقة

بدوره أشار رئيس تحرير صحيفة فلسطين الصادرة من غزة، إياد القرا، أن "التجربة الفلسطينية مليئة بالمبادرات الشعبية والنقابية التي أطلقها مستقلون ونخب سياسية مرموقة، ولكن في النهاية فشلت هذه المبادرات في الوصول للأهداف التي انطلقت منها، لذلك فإن الحديث عن مبادرات سياسية للخروج من المأزق التي تعاني منه غزة مثل (مجلس إنقاذ غزة) قد يكون مصيرها الفشل إلا إذا توفرت ثلاثة شروط لإنجاحها وهي الدعم الشعبي، وتأييد الفصائل والقوى السياسية لها، والقبول بها من قبل الأطراف الإقليمية كمصر وإسرائيل".

وأضاف القرا، في حديث لـ"عربي21" أن "إطلاق هذه المبادرة قد يعيدنا إلى السيناريو السابق، وهو مطالبة السلطة الفلسطينية لحماس بحل اللجنة الإدارية التي كانت تدير شؤون القطاع، واتهامها (حماس) بأنها تحاول تأسيس مشروع سياسي خارج إطار منظمة التحرير، لذلك فإن من المتوقع أن تواجه هذه المبادرة رفضا من السلطة الفلسطينية، التي قد تضغط بدورها على مصر وإسرائيل لمنع التعامل معها".

الطاهر: أي عدوان إسرائيلي سيواجه بـ«حرب شاملة»

الرسالة نت 12\2\2018

قال ماهر الطاهر مدير دائرة العلاقات السياسية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إن اسرائيل لن تتمكن الاستفراد بطرف من أطراف محور المقاومة، وأي حرب تستهدف طرفا منه ستكون مع كامل الأطراف.

وأكدّ الطاهر في حديث خاص بـ"الرسالة نت"، أن أي عدوان مقبل ضد لبنان او سوريا أو غزة "سيواجه بحرب شاملة في مواجهة الكيان الاسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة".

وكانت الدفاعات السورية قد اسقطت احدى المقاتلات الاسرائيلية ، بعد اغارتها على عدد من المواقع العسكرية في سوريا.

وذكر أن الشعب الفلسطيني معني بما يجري في المنطقة "لأن ما يجري فيها من محاولات لتدمير الدول العربية انما يستهدف تصفية القضية الفلسطينية"، على حد قوله.

وتابع: " لن تستطيع إسرائيل أن تتوقع حدود أو شكل أي حرب مقبلة في حال ارتكبت حماقتها على أي طرف من أطراف المحور".

ورأى أن الرد السوري على العدوان الاسرائيلي، يؤكد أن المعادلات السابقة قد انتهت وأن هناك قواعد اشتباك جديد".

ولفت الطاهر إلى أنّ محور المقاومة لديه قرار استراتيجي بالاتفاق مع جميع أطرافه، أن الاعتداء على أي جبهة يعني الاعتداء على كل الجبهات بشكلٍ كامل.

يذكر بأن نائب الأمين العام للجبهة أبو أحمد فؤاد كان قد كشف لـ"الرسالة" عن ترتيبات لإنشاء جبهة مقاومة موسعة في المنطقة.

وذكر الطاهر أن أي عدوان سيواجه برد فوري من محور المقاومة، مشيرا إلى أن أي خرق لن يمر دون عقاب.

ورأى أن الحرب الاسرائيلية على غزة باتت مستبعدة "فهو يدرك جيدًا أن المحور يمتلك إمكانات كبيرة ولديه قرار وإرادة حازمة في التصدي لاي عدوان، ويمتلك من الأدوات ما يمكنه أن يوقع خسائر حقيقية في الكيان".

وذكر أن الاسرائيلي يدرك بأن خسائره ستكون كبيرة وضاغطة، وسيفكر كثيرا قبل الاقدام على ارتكاب أي حماقة، مستدركًا: "لكن يجب أن نكون على أتم الجهوزية في مواجهة أي حرب مقبلة على قاعدة أن إسرائيل يمكن أن تقدم على حماقات ويجب أن نكون جاهزين لمواجهتها".

ولفت إلى أن الفصائل العسكرية في غزة هم في حالة استنفار واستعداد تحسبا لأي عدوان إسرائيلي، "والاعلان عن الاستنفار هو امر طبيعي في ضوء هذه المعطيات الميدانية".

ورأى أن الوجود الاسرائيلي بات على المحك في ضوء الهزائم التي تلحق به من قوى محور المقاومة، على حد قوله.

وأشار إلى أن فلسطينيي الخارج هم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وسيكونوا جزءً من أي معركة شاملة، ومواجهة محاولات تصفية القضية الفلسطينية.

وفي غضون ذلك، جدد دعوته للسلطة الفلسطينية بضرورة الإعلان الفوري بالانسحاب من اتفاق أوسلو ومخرجاته السياسية والأمنية.

ودعا الطاهر السلطة للتخلص تماما من التنسيق الأمني، وعدم الرهان للعودة الى المفاوضات مجددا.

ورأى ان السلطة تسعى لاستبدال الوسيط الأمريكي بمؤتمر دولي "ونعتقد أن أي مفاوضات عبثية لن يكون لها أي نتائج وعلى السلطة ان تخرج من عملية السلام وتسحب الاعتراف من اسرائيل واللجوء إلى خيار الوحدة الوطنية".

وأكدّ ضرورة ان تثبت السلطة على موقفها الرافض لصفقة القرن، والتي تستهدف في مضامينها حقوق العودة والوحدة، مشددًا على ضرورة تطبيق توصيات المجلس المركزي القاضية بتجميد العلاقة الامنيةوالسياسية والاقتصادية مع اسرائيل.

وحثّ الطاهر الرئيس عباس على ضرورة رفعه الفوري لكل الإجراءات العقابية ضد غزة، والعمل على تطبيق المصالحة الفلسطينية بشكل فوري ومهما كانت التكاليف.

ما وراء التخفيف عن غزة عبر البوابة المصرية؟

صالح النعامي السبيل 12\2\2018

إن كان ثمة من يبحث عن أدلة حول استعداد النظام الرسمي العربي التجند لدرء المخاطر عن الكيان الصهيوني واعفاء قيادته من الإحراج، فإن ما يحدث على صعيد جهود احتواء تداعيات الحصار على غزة، يوفر هذه الأدلة.

فعلى الرغم من أن إسرائيل تعي طابع التداعيات الخطيرة لتدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، وعلى الرغم من أن معظم المستويات السياسية وجميع القيادات الأمنية في تل أبيب تحذر من أن مصالح إسرائيل بشكل خاص ستتضرر بشكل كبير في حال انهار اقتصاد القطاع، إلا أن هناك ما يؤشر إلى أن القيادة الصهيونية معنية بأن تتولى مصر لعب الدور الرئيس في احتواء تدهور الأوضاع الاقتصادية.

فقد وجد رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو أنه من المناسب أن يتولى نظام السيسي القيام بخطوات للتنفيس عن القطاع وذلك لتجنب المس باستقرار ائتلافه الحاكم بسبب الخلاف حول الأفكار التي طرحها وزير الاستخبارات والمواصلات الليكودي يسرائيل كاتس والقاضية بأن تبادر إسرائيل لحل الأزمة الاقتصادية في القطاع من خلال بناء مشاريع ضخمة، على رأسها تدشين مطار وميناء عائم، وهي الأفكار التي يؤيدها قادة الأمن الإسرائيلي وجميع وزراء الحكومة باستثناء وزير الحرب أفيغدور ليبرمان.

فخوفا من إمكانية أن يتخذ ليبرمان قرارا بانسحاب حزبه «إسرائيل بيتنا» من الائتلاف الحاكم، مما يعني خسارة الحكومة أغلبيتها البرلمانية، فإن نتنياهو يحاول تجنب هذا السيناريو من خلال تجنيد إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للضغط على نظام السيسي للتعاون من أجل التخفيف عن القطاع.

من هنا، بدا لافتا أن يعقب إصدار الخارجية الأمريكية وبشكل مفاجئ قبل يومين بيان تحذر فيه من التداعيات الخطيرة لتدهور الأوضاع الاقتصادية، دعوة قيادة حركة حماس على عجل إلى مصر، وذلك رغم تدهور الأوضاع الأمنية في سيناء إثر إعلان الجيش المصري شروعه في أكبر حملة عسكرية ضد تنظيم «ولاية سيناء» في شمال سيناء.

ومما يدلل بشكل واضح على وجود توافق أمريكي إسرائيلي على أن يتخذ نظام السيسي خطوات تفضي إلى تخفيف الأوضاع الاقتصادية المتدهور في القطاع حقيقة أن صحيفة «معاريف» كشفت النقاب عن أن الأمريكيين والإسرائيليين والمصريين يدرسون توسيع ميناء العريش، بحيث يكون بديلا عن مشروع تدشين الميناء العائم قبالة سواحل، غزة الذي يروج له كاتس ويدعمه جميع الوزراء الإسرائيليين باستثناء ليبرمان.

وقد لا يكون ما كشفته «معاريف» مفاجئا في ظل وجود الكثير من المؤشرات التي تدلل على أن سياسة نظام السيسي تجاه قطاع غزة تأخذ بعين الاعتبار المصالح الإسرائيلية. فقد كان لافتا أنه لم يصدر أي رد من القاهرة على إعلان ليبرمان خلال المقابلة التي أجرتها معه صحيفة «ميكور ريشون» قبل أسبوعين، التي أعلن فيها بشكل واضح وصريح بأن نظام السيسي يقوم بفتح معبر «رفح» أمام الغزيين بالتنسيق المسبق مع إسرائيل.

في الوقت ذاته، فإنه من غير المستبعد أن تستغل إدارة ترامب وحكومة اليمين المتطرف في تل أبيب الاستغراق بحث المشاريع الهادفة للتخفيف عن قطاع غزة في إيجاد بيئة سياسية تسمح بتقليص أو احتواء الرفض للمبادرة الأمريكية للتسوية، والتي اصطلح على تسميتها «صفقة القرن».

وقد ترى واشنطن وتل أبيب أن إحداث الجلبة حول المشاريع الاقتصادية التي يفترض أن تخفف مظاهر الأزمة الاقتصادية في القطاع قد تقلص من هامش المناورة أمام حركات المقاومة وتدفعها لخفض وتيرة اعتراضها على الصفقة، بشكل يوفر بيئة فلسطينية داخلية قد تسمح لعباس بالنزول عن الشجرة والتعاطي مع الصفقة.

وفي حال كانت هذه بالفعل الرهانات الأمريكية والإسرائيلية، فإنها رهانات في غير مكانها. فحركات المقاومة، سيما حماس لا يمكنها إبداء أي تردد في رفض صفقة القرن لأنها (وجميع الفصائل) ترى في نجاح تمريرها تصفية مؤكدة للقضية الوطنية الفلسطينية، وهو ما يعني أن أي سلوك قد يفسر على أنه تعايش مع هذه الصفقة يعد انتحارا سياسيا لأي تشكيل فلسطيني، ولا سيما عندما يتعلق بالأمر بفصيل مقاوم.

عن غزة ومعاناتها جراء الحصار.. مقايضة معروفة

ياسر الزعاترة الدستور 12\2\2018

تزامن اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في رام الله، مع تكاثر التقارير التي تتحدث عن تفاقم المعاناة في قطاع غزة، وتوقف بعض المستشفيات عن العمل جراء نقص الوقود، لكن البيان الختامي للاجتماع لم يتذكر القطاع إلا في البند رقم 13، والذي جاء بالنص: "عبرت اللجنة التنفيذية عن تصميمها على تحقيق إزالة أسباب الانقسام وتحقيق المصالحة من خلال تنفيذ كافة الاتفاقيات الموقعة منذ عام 2011 وآخرها 2017، والعمل على توفير كل المتطلبات الضرورية لإنجاحها، وفي مقدمة ذلك تمكين حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني من ممارسة مهامها وصلاحياتها طبقا للقانون الأساسي".

قبل ذلك كانت الحكومة الفلسطينية قد أعادت العمل بضريبة القيمة المضافة (16%) في قطاع غزة، وذلك بدلا من محاولة التخفيف عن الناس هناك.

لا حاجة للحديث عن مسؤوليات الاحتلال، فهي معروفة، وليست جديدة، لكن الشق الذي يستحق التوقف هنا هو المتعلق بمسؤوليات السلطة، والتي يُفترض أنها أصبحت مسؤولة عن شؤون القطاع بعد المصالحة، لكن قصة "التمكين" لا تزال تقف عائقا أمام تحقيق ذلك، و"التمكين" مصطلح لا تخفى دلالاته على أحد، إذ إنه يذهب في اتجاه واحد، وهو السيطرة على السلاح، ولا حاجة لاستعادة عشرات التصريحات عن "سلاح الشرعية الواحد"، الذي ورد على لسان كل قادة السلطة، وبعض رموز حركة فتح، لتأكيد ذلك.

ليس الأمر جديدا بحال، فهي المقايضة التقليدية التي يريدها الصهاينة، ممثلة في تخيير قطاع غزة، بين السلاح، وبين تحسين ظروف العيش كما في الضفة الغربية، ووضع المواطنين أمام هذا الخيار، وبالتالي جعل حماس هي المسؤولة عن معاناتهم، برفضها وضع سلاحها تحت مسؤولية السلطة.

هنا تحديدا يتم تجاهل قضية بالغة الأهمية تتمثل في أن قضية السلاح ليست قضية حماس وحدها، فهناك "الجهاد" وعدد من الفصائل الأخرى التي تملكه، وترفض بالتأكيد تسليمه للسلطة ضمن شعار سلاح واحد؛ لأن "الواحد" هنا ليس بمعنى التوحيد ضد الاحتلال، وإنما بمعنى إخراج السلاح من مهمات المقاومة إلى مهمات أخرى مختلفة، لا صلة لها بالاحتلال.

هي لعبة، وعنوانها نزع سلاح المقاومة، وذلك عبر الضغط والحصار، وتشديد الحصار، ولا مناص تبعا لذلك سوى الصمود ومواجهة الموقف بما تيسر، وكشف الحقائق للناس، لأن خيار الاستسلام ليس حلا، حتى لو قيل إن الطرف الفلسطيني الآخر يرفض "صفقة القرن"؛ لأن رفض تلك الصفقة مع تكريس السلطة في خدمة الاحتلال، ليس خيارا، وإنما هو مضي في برنامج التيه الذي أوصلنا إلى هذا الحال المزري، وحيث يواصل الاحتلال غطرسته واستيطانه وتهويده بدعم غير مسبوق من الولايات المتحدة.

ما دور اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؟

ماجد الشيخ العربي الجديد 12\2\2018

يوما بعد يوم، يؤكد السلوك السلطوي غير المؤسس على أسس ومبادئ ثابتة وراسخة عبثيته وبعده عن التعقل، حين ينحاز إلى ما يراه هو أقرب إلى مصالحه وطموحاته الفردية/ النرجسية، في ابتعادها عن ما يربط بينها وبين المصالح والقضية أو القضايا العامة، لكن أبرز حالات الفصام التي نشهدها اليوم هي حالة سلطة فلسطينية استعجلت وتستعجل بناء ديكوراتها السلطوية، ولو على حساب واقع كونها سلطةً غير مكتملة، ولا بأي معنى، إلا أنها تستمد من هيمنتها على المال العام وصرفه وفق أهوائها وأمزجة زعاماتها ما يجعلها قوة متنفذة، لا تريد لأحد أن يحاسبها أو يراقبها، ليوقفها عند حدّها، جراء ممارساتٍ لا تتوافق والمصالح العليا الوطنية والشعبية أو الأهلية.

وفي الحديث عن المؤسسات وماهيتها ودورها وأهميتها ومهمتها، هناك تجاهل تام لجوهر تلك المؤسسات ومضمونها، فلا يكفي أن نطلق على إطار ما اسم مؤسسة، وهي في الواقع ليست كذلك، وإن كانت مجرّد شكل لا يحمل أي مضمون مما تعارف الناس عليه من أنه المحتوى الفعلي لذاك المضمون. ولهذا ما عاد الحزب حزبا يمتلك مقومات المؤسسة، والدولة كذلك ما عادت مؤسسةً تعاقدية، حين يختصر الزعيم بشخصه "المؤسسة" التي يمثلها أو التي يقوم بتمثيلها في الداخل أو في الخارج، وطالما أن الديمقراطية في بلادنا اسم على غير مسمى، والمؤسسات كذلك؛ فلا أصحّ من كون الزعامات ليست كذلك أيضا، بل هي نتاج مصانع ومعامل ثقافة الاستبداد وإرثها الذي جرى توارثه عبر الأجيال.

الفصام الأكثر اكتمالا وبروزا هو ما صار عليه وضع السلطة الفلسطينية جرّاء اتفاق أوسلو الذي نقلها من طبيعة أنها حركة تحرّر وطني زيفا سلطة امتلكت كل مقوماتها الأمنية والقمعية، في معاندة واضحة لكل مقوم سياسي أو اقتصادي لها، جرى تغييبه بالتركيز على دور لها، استبقته هي كما أرادت استباقه كل القوى المعادية لكفاح الشعب الفلسطيني. من دون أي تحفظ من السلطة التي صادقت على كونها سلطة، وأصبحت تتصرّف منذ يومها على هذا الأساس، الأمر الذي غيّر معادلاتٍ كثيرة، وحرف الكفاح الوطني عن مساره الطبيعي، وأضفى على طبيعة السلطة ماهياتٍ ليست من طبيعتها؛ وأبرز مثال على هذا، حين تحولت السلطة إلى صاحبة الولاية على منظمة التحرير الفلسطينية، والفصائل وكامل الوضع الوطني في

الداخل وفي الشتات، وهذا انقلابٌ يعادل زلزالا مدمّرا، أحدث أضرارا كبرى في مسيرة الكفاح الوطني، بلغت خسائره مستويات عليا، لا سيما في "خسارة القدس" بعد قرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، المشهود له بوقاحة الانحياز الكامل للصهيونية، ولأهدافها التهويدية، ولمشروعها "القومي" المزعوم على أرض فلسطين، وذلك كله بعد أن جرى التخلي عن معظم أرض فلسطين التاريخية، ليجري التمسك بأقل القليل من الأرض في بعض الضفة الغربية التي اخترقها الاستيطان، وحولها قطعا متفاصلة، لا تربطها إلا روابط واهية بلدية أو قروية.

في مواجهة قرار ترامب بشأن القدس والمفاوضات ووجوب التنازلات، لم تجد اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أو بالأصح من تبقى من أعضائها، سوى التأتأة وإحالة صلاحياتها التنفيذية إلى مؤسساتٍ أخرى، والمماطلة والتسويف إزاء قرارٍ واضحٍ كان قد اتخذه المجلس المركزي، يتعلق بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال. وعلى الرغم من ذلك، تناور السلطة وتداور، من غير أن تجرؤ على تنفيذ هذا القرار الذي أقرّته مؤسسة تعتبر صاحبة الولاية على السلطة، وليس العكس، وذلك حين طلبت اللجنة التنفيذية في بيان صدر عقب اجتماعها، من الحكومة، البدء فورا بإعداد الخطط والمشاريع لخطوات فك ارتباط مع سلطات الاحتلال الاسرائيلي على المستويات السياسية والإدارية والاقتصادية والأمنية، وعرضها على اللجنة التنفيذية للمصادقة عليها، بدءاً من تحديد العلاقات الأمنية مع الجانب الإسرائيلي، والتحرّر من قيود اتفاق باريس الاقتصادي، بما يلبي متطلبات النهوض بالاقتصاد الوطني.

عمليا، ينفي هذا الانحياز للدور السلطوي الذي باتت تلعبه السلطة وحكومتها أي دور تحرّري، أو مستقل لمؤسسات المنظمة التي يتم اللجوء إليها وقت الحاجة، من دون أن تكون قراراتها ملزمةً، وهذا في حد ذاته انعكاس لطبيعة السلطة في بلادنا، ولأدوار المؤسسات وإشكاليات تمثيلها وعدم قدرتها على ممارسة ما يناط بها، من مسؤولياتٍ ومهمات؛ إلا بشكل أوامر يصدرها مركز استبدادي، عبر شخص أو أشخاص يحسبون "سلطة عميقة" تلتف حول سلطة الفرد. واذا ما استمر هذا واقع الحال، فليس على القدس السلام، بل على فلسطين كلها الحرب والاستيطان، ومزيد من اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم التاريخي. وصولا إلى الاستيلاء على ثروات النفط والغاز في المياه الإقليمية الفلسطينية، كما ومنازعة كيان الاحتلال والعدوان لبنان على ثروته في مياهه الإقليمية في البلوك رقم 9. وهنا السؤال: أين القيادة الفلسطينية المعنية بالحفاظ

على حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والراهنة، وما يستجد له من حقوق (النفط والغاز أخيرا)؟ أم أن حدود مسؤولياتها تقف عند المفاوضات والتنازلات والتسويات غير المتكافئة؟

لا يقف فهمنا المشروع الوطني الفلسطيني عند اللحاق أو الالتحاق بالمشاريع السلطوية أو الزبائنية، أو إقامة شراكات أو وكالات مع من يفترض أنهم أعداء الشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية، حيث إن كل ما تحقق على الأرض الفلسطينية منذ العام 1948 ليس سوى باطل الأباطيل، ولا يقرّه أي شرع أو قانون، ومهمة قوى المشروع الوطني لا ينبغي أن "تتسامح" مع الاحتلال، أو تساوم على معظم أرض فلسطين، لتقبل بأقل القليل من الأرض منزوعة السيادة في إطار "لا حل" هو الأقرب إلى صياغة مستجدّة من تشكيلات "روابط القرى"، أو صيغة حكم ذاتي محدود الصلاحيات، كما حال السلطة الفلسطينية اليوم، في حدود اتفاقية أوسلو التي ضاقت، حتى لم يبق منها سوى ما يخدم الاحتلال، وأهدافه شبه النهائية في فكفكة تماسك الوضع الوطني الفلسطيني ووحدته، واستمرار الانقسام وفرض عقوبات على غزة، وكأنها باتت "دولة مؤقتة" خارجة على القانون، ولهذا يتوجب عقابها حتى إخضاعها.

هذا في حين أن بعضنا للأسف بات يقرّ بأن كيان الاحتلال الاستيطاني الاستعماري "وجد ليبقى"، فيما يصرّ بعض آخر على التطبيع مع ذاك الكيان المعادي، بكل المقاييس والنسب لطموحات شعب فلسطين في العودة إلى دياره، وبناء دولته الوطنية المستقلة على أنقاض كيان العدو العدواني الذي لم يكن، ولن يكون، سوى النقيض المطلق، والنفي المطلق، لحق الفلسطينيين في أرض وطنهم التاريخي، على أمل استعادته نفيا مطلقا لحقٍّ يهودي مزعوم في فلسطين، جاءها يهود من كل حدب وصوب، جاءوا من بلدانهم الأصلية، وبإمكانهم العودة إليها، إذا ما أرادوا العيش في سلام واطمئنان. أما أن يبقوا في بلاد ليست لهم، فهذا ما يتناقض تناقضا مطلقا مع حق شعب الوطن الفلسطيني في العيش على أرض آبائه وأجداده.

اجتماعان بين «فتح» و «حماس» في القاهرة و غزة لإنقاذ المصالحة

برعاية وزير المخابارات المصري الجديد

ألحياة اللندينة 2018\2\12

ألقت القاهرة أمس بثقلها مجدداً لإنقاذ ملف المصالحة الفلسطينية من الانهيار، وأجرى وزير الخارجية المصري سامح شكري محادثات أمس مع عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد ركزت على تطورات الوضع الفلسطيني والمصالحة، فيما كانت تجري اجتماعات مكثفة قادها رئيس جهاز الاستخبارات المصرية اللواء عباس كامل مع وفد حركة «حماس» برئاسة رئيس مكتبها السياسي للحركة إسماعيل هنية، تمهيداً لجمع وفدي «فتح» و «حماس» على طاولة الاستخبارات المصرية، في وقت يتوجه اليوم وفد من لجنة «فتح» المركزية برئاسة جبريل الرجوب إلى غزة لإجراء محادثات مع مسؤولي «حماس» هناك.

وأوضحت مصادر قيادية فلسطينية بارزة لـ «الحياة» أن زيارة وفد «فتح» إلى غزة تم ترتيبها خلال اجتماع عقد في وقت سابق، بين وفد من الحركة برئاسة عضو لجنتها المركزية مفوض الحركة في غزة أحمد حلس ورئيس «حماس» في القطاع يحيى السنوار، من أجل إنقاذ المصالحة ومنع انهيارها.

وأكدت المصادر أن «الوجهة تغيرت بعد وصول وفد «حماس» إلى القاهرة، والاتصالات التي تمّت خلال الأيام القليلة الماضية هي لإنقاذ مسار المصالحة، الذي يسير ببطء شديد منذ نحو شهرين». ولفتت إلى ملفّي موظفي حكومة «حماس» السابقة، والأمن، وتمكين حكومة التوافق الوطني في غزة «ستكون على رأس جدول أعمال المحادثات بين وفدي الحركتين في القاهرة».

إلى ذلك، أوضح الناطق باسم الخارجية المصرية المستشار أحمد أبوزيد أن الوزير شكري حرص خلال لقائه الأحمد أمس على الاستماع إلى تقييم في شأن آخر تطورات القضية الفلسطينية، ونتائج الاتصالات التي أجراها الجانب الفلسطيني خلال الفترة الماضية، دولياً وإقليمياً. ونقل تأكيد لأحمد على «محورية قضية القدس التي لا تقبل المساومة»، كما عرض الأحمد آخر تطورات تنفيذ اتفاق المصالحة، وإنهاء الانقسام، فيما شدد الوزير المصري على أهمية المضي قدماً في مسار المصالحة باعتبارها خطوة مهمة لتحقيق وحدة الصف الفلسطيني، وعلى ضرورة تمكين حكومة الوفاق الوطني من إدارة قطاع غزة بكفاءة

لمصلحة المواطن الفلسطيني في غزة، مؤكداً الأهمية التي توليها مصر للتخفيف من وطأة الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الفلسطينيون في قطاع غزة.

في موازاة ذلك، نفت مصادر فلسطينية بشدة أن تكون «حماس» بصدد تشكيل «حكومة إنقاذ» أو «لجنة إنقاذ وطني» أو أي لجنة أخرى لإدراة القطاع، بالشراكة مع زعيم «تيار الإصلاح الديموقراطي» في حركة «فتح» النائب محمد دحلان.

وشددت على أن العلاقة مع دحلان لن تتجاوز التنسيق والتعاون من أجل تقديم يد العون لمليوني فلسطيني في القطاع يعانون من ظروف إنسانية ومعيشية مأساوية.

محاولات مصرية لجمع وفدي حماس وفتح في القاهرة

غزة – "القدس" دوت كوم – 2018\2\12

كشفت مصادر مطلعة، اليوم الاثنين، عن أن المسؤولين المصريين يحاولون جمع وفدي حماس وفتح المتواجدين في القاهرة لبحث الملفات العالقة بشأن المصالحة.

وبحسب المصادر التي تحدثت لـ "القدس"، فإن وفدي حماس وفتح عقدا لقاءات منفصلة مع مسؤولين في جهاز المخابرات المصرية. مشيرةً إلى أن اللواء عباس كامل رئيس جهاز المخابرات عقد لقاءً مع عزام الأحمد مسؤول وفد فتح للمصالحة.

وبينت المصادر أن فتح طالبت المسؤولين المصريين بعض الإجابات الواضحة فيما يتعلق ببعض القضايا المتعلقة بتمكين الحكومة في غزة من أداء مهامها قبيل عقد لقاء مشترك. مشيرةً إلى أنه من المتوقع أن يقوم وفد حركة حماس اليوم خلال لقاء سيعقد مع قادة جهاز المخابرات المصرية بالتأكيد على سعيها للمضي قدما في المصالحة وتسهيل كل العقبات من جديد أمام عمل الحكومة.

ورجحت المصادر أن يتم في أي لحظة عقد اجتماع ثنائي بين فتح وحماس بحضور ورعاية المخابرات المصرية للبحث في الملفات العالقة والخطوات المقبلة.

وأشارت المصادر إلى أن وفد حماس بحث مع قيادة جهاز المخابرات بعض القضايا الثنائية في العلاقات بين الجانبين ومنها الملف الأمني المتعلق بسيناء والحدود.

قرارات السلطة الفلسطينية تراوح مكانها: شراء وقت بغياب أوراق القوة

رام الله ـ نائلة خليل العربي الجديد 12\2\2018

ينهمك الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، وأعضاء من القيادة الفلسطينية، في زيارات دولية، على أمل النجاح في إيجاد إطار دولي متعدد يأخذ على عاتقه رعاية عملية السلام، من دون الخوف من الولايات المتحدة الأميركية التي احتكرت عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشكل مطلق منذ اتفاق أوسلو في العام 1993.

ويبدو أن خيارات القيادة الفلسطينية تراوح مكانها في ما يشبه شراء الوقت لا أكثر، على أمل حدوث تغيير إقليمي أو دولي يغير من المعادلة الحالية، إذ تظهر تباطؤاً في تنفيذ أي قرار أو اتخاذ خطوة إلى الأمام. واجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لمناقشة تطبيق قرارات المجلس المركزي، بعد نحو 20 يوماً على اجتماع الأخير، من دون الإعلان عن تنفيذ أي من قرارات المجلس المركزي، في ظل فشل حركة "فتح" في قيادة مقاومة شعبية ميدانية حقيقية رغم جهودها الإعلامية ومحاولاتها الدؤوبة في الأسابيع الماضية، وهو فشل يُحسب أيضاً لجميع فصائل العمل الوطني الفلسطيني.

وبات من الواضح من قرارات اللجنة التنفيذية، التي اجتمعت في الثالث من فبراير/ شباط الحالي، أن التباطؤ في تنفيذ قرارات المجلس المركزي هو العنوان، إذ قررت تشكيل لجنة عليا لتنفيذ قرارات المجلس المركزي، وطلبت من الحكومة البدء فوراً بإعداد خطط ومشاريع لخطوات فك الارتباط مع الاحتلال الإسرائيلي على كافة المستويات، من دون أن يكون هناك أي سقف زمني لهذه القرارات. وعلمت "العربي الجديد" أن عباس كلف أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، صائب عريقات، بترؤس اللجنة العليا، التي ستكون بمشاركة عضوين من اللجنة التنفيذية وعضوين من اللجنة المركزية لحركة "فتح" وعضوين من الحكومة، بسقف زمني لم يحدد بعد، بشكل يؤكد ما ذهب إليه أحد المسؤولين المطلعين بأن "القيادة ستشتري الوقت، ولن تحرق جميع المراحل، لأنها لم تعد تملك أوراق قوة تذكر، لا سيما بعد تخلي الدول العربية عنها". وأوضح المصدر، الذي اشترط عدم ذكر اسمه، لـ"العربي الجديد"، أن "السعودية ودولاً عربية أخرى تواصلت مع القيادة، وطلبت منها عدم رفض صفقة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلا بعد أن

تطلع عليها، لأنها ليست بالسوء الذي تعتقده القيادة الفلسطينية". وقال "حتى الأوروبيون طلبوا من عباس الانتظار لمعرفة تفاصيل صفقة ترامب قبل أن يرفضها".

وفضلاً عما ذكر، يؤكد مصدر آخر، لـ"العربي الجديد"، أن "هناك أوساطاً في القيادة الفلسطينية باتت تذهب إلى المنحى ذاته في التفكير، قائلة إن حصول الفلسطينيين على 60 في المائة من الضفة الغربية حسب الصفقة ليس بالأمر السيئ، في ظل عدم امتلاك القيادة الفلسطينية أي خيارات أخرى". وقال المصدر "هناك تخلٍ عربي واضح عن القيادة الفلسطينية، وتصريحات الملك الأردني عبد الله الثاني إلى (قناة) سي أن أن أخيراً حول عدم التخلي عن الدور الأميركي، وعدم وجود خطة بديلة لدى القيادة الفلسطينية والعربية، فضلاً عن الاتصالات السعودية بعدم التصعيد وانتظار تفاصيل الصفقة، يزيد من تشاؤم القيادة". لكن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أحمد مجدلاني، يؤكد لـ"العربي الجديد"، أن "القيادة الفلسطينية لديها قرارات المجلس المركزي لتنفذها، وهي قرارات بالغة الأهمية". وقال إن "اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير طلب من الحكومة وضع خطة وآلية عمل لتطبيق قرار فك الارتباط مع الاحتلال الإسرائيلي، وتم تشكيل لجنة عليا لوضع خطة وآليات عمل لتطبيق قرارات المركزي المتعلقة بالجوانب السياسية والدبلوماسية والقانونية والوحدة الوطنية والمقاومة الشعبية". وحول السقف الزمني لتطبيق هذه القرارات، قال مجدلاني "أكيد هناك سقف زمني، وأتوقع أن يتم الانطلاق بتنفيذ هذه القرارات بشكل جدي قبل نهاية العام الحالي". وأضاف "هذا ما يمكن للقيادة الفلسطينية أن تفعله، ولا يوجد شيء بديل".

أما على صعيد التحرك الخارجي، فيلتقي عباس بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين اليوم في موسكو، وذلك استكمالاً لاتصالات سابقة مع روسيا. وسبق ذلك لقاء فلسطيني مع الصين ووزراء الخارجية الأوروبيين، في محاولة حثيثة من عباس لإيجاد إطار دولي متعدد يرعى عملية السلام. وقال مجدلاني "هناك تعديل جوهري في الموقف الأوروبي، إذ أكدوا أن قرار الاعتراف بدولة فلسطين لم يعد قراراً جماعياً لدول الاتحاد الأوروبي، بل تم التوافق على أن يقرر كل بلد هذا الأمر لوحده، والتفاؤل يكمن بأن هناك 11 بلداً أوروبياً كانت برلماناتها قررت الاعتراف بدولة فلسطين خلال السنوات القليلة الماضية". وكشف أن "أبو مازن سيقدم رؤيته حول حل القضية الفلسطينية ارتكازاً على قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية، أمام مجلس الأمن في العشرين من الشهر الحالي". وقال "لا يوجد شيء مفاجئ أو مختلف

في رؤية الرئيس التي سبق وأعلن عنها في خطابه أمام المجلس المركزي منتصف الشهر الماضي، والتي تستند إلى دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وتبادل طفيف في الأراضي بنفس القيمة والمقدار". وكان عباس قد زار مصر وتركيا وقطر والسعودية وفرنسا بعد قرار ترامب الاعتراف بالقدس "عاصمة" لدولة إسرائيل في ديسمبر/ كانون الأول 2017، فيما استأنف هذه الجولات مطلع العام الحالي لتشمل مصر وبلجيكا وإثيوبيا والأردن، في إطار جهوده لإقناع الدول بأهمية وجود إطار متعدد لعملية السلام يُنهي الاحتكار الأميركي.

د.أبو زايدة: سياسة إسرائيل مرتبكة ولا تعرف ما الذي تريده

أمد/ غزة: 12\2\2018

قال القيادي في حركة فتح، د.سفيان أبو زايدة، إن سياسة إسرائيل مرتبكة ولا تعرف ما الذي تريده، فإسرائيل تتحدث عن وضع قابل للانفجار ولا تريد اتخاذ خطوات لمنعه، فالمناورات الإسرائيلية جزء من التدريب المتواصل لقواتها.

وأضاف أبو زايدة في لقاء على فضائية الغد السياسة الاسرائيلية تتحدث عن وضع انساني كارثي ي غزة وهي تعلم ذلك تماما ، لكنها لا تريد ان تحل تلك الازمة ، وتساوم بذلك على جنودها المختطفين لدى حماس في غزة .

وتابع: الجيش الاسرائيلي يناور بشكل يومي على حدود غزة ولكنه غير مستعد للحرب ، فالحرب على ستكون عندما تسمح حركة حماس لمطلقي الصواريخ فسينفجر الوضع ويؤدي الى حرب حتمية .

واكد القيادي ان الاوضاع الكارثية في غزة لن تنفجر الا بوجه اسرائيل وهذا مايخيف قادة الاحتلال.

تم بحمد الله